

مصادر وضوابط سلوك الصين المستقبل في النظام الدولي: قراءة من منظور واقعي-ليبرالي

الباحث توفيق حكيمي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3

المخلص

يثير موضوع صعود قوة جديدة إلى مصاف القوى الكبرى مخاوف وتساؤلات لا متناهية حول تأثير الوضع الجديد الذي استحدثه صعود هذه القوة على الوضع الإقليمي أو الدولي القائم، وهي المخاوف التي يستند جزء منها إلى بعض الوقائع التاريخية التي أبانت عن وجود علاقة بين كل إضافة جديدة إلى صفوف القوى الكبرى وإثارة حالة من الفوضى واللا استقرار في النظام الدولي، بدءا بصعود أثينا قبل ألفي عام إلى صعود ألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي في القرن العشرين تشكل هذه النماذج التاريخية بالنسبة للبعض استبصارا رئيسيا لرصد سلوك الصين المستقبل في النظام الدولي.

ومن خلال هذه الورقة سنحاول الوقوف عند عناصر القوة الصينية التي تقف وراء هذه المخاوف حاليا، وبشكل أكثر تحديدا، مصادر القوة المادية الصينية الاقتصادية والعسكرية والمالية، بالشكل الذي يسمح في النهاية بتقديم قراءة موضوعية لموقع الصين المستقبل في النظام الدولي انطلاقا من أهم تصورين مهيمين على النقاشات الأكاديمية والإستراتيجية حول الصين حاليا.

الكلمات المفتاحية: صعود الصين، السياسة الخارجية، القوة الناعمة، الواقعية، القيم الليبرالية.

المقدمة

يظل التصور القائم على الربط المباشر بين تنامي قوة الدولة وسعيها لتوسيع مصالحها في الخارج يسيطر على تفكير مختلف الملاحظين حتى اليوم، ففي ثمانينيات

القرن العشرين سعى عدد من الباحثين الأمريكيين إلى التخويف من الانعكاسات السياسية المحتملة للمعجزة الاقتصادية اليابانية، وقد اظهر الأوروبيون مخاوف مشابهة من أن تؤدي الوحدة الألمانية الثانية عام 1990 إلى سعي ألمانيا إلى لعب دور سياسي مواز لمستوى قوتها الاقتصادية، أما اليوم فيبدو أن النقاش الدائر حول الصين قد أضحى إنشغالا رئيسيا للدوائر الأكاديمية والسياسية والعسكرية الغربية، خصوصا في ظل التباين الواضح للقيم الثقافية والحضارية بين الصين والقيم الغربية.

وقد جاء هذا النقاش في خضم التحولات العميقة التي تمس بنية النظام الدولي في مطلع القرن الجديد، والملفت فيها هو الانحدار البارز للقوة النسبية الأمريكية في مقابل صعود الصين وعدد من القوى الأخرى، حتى أن بعض المفكرين الغربيين أضحوا يقارنون التحولات الراهنة بتلك التي عرفها العالم خلال السنوات الخمسمائة الأخيرة، وكان من نتائجها صعود العالم الغربي ثم صعود الولايات المتحدة، وسيسفر التحول الثالث -بحسب فريد زكريا- عن صعود "الأخر" وبزوغ عالم ما بعد الولايات المتحدة، فما هي الاعتبارات التي تشكل مفتاحا لفهم مكانة الصين ودورها في المشهد الدولي القادم؟

بافتراض محورية متغير القوة في صياغة سلوك الصين المستقبلي ومكانتها الدولية، نستهل هذه الورقة بالوقوف على واقع القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الصينية المتنامية، ونفوذها السياسي- الثقافي المتعاظم بشكل مستمر، ونرصد في مستوى ثان أهم جوانب النقاش السياسي الدائر حاليا بشأن استقرار معالم المشهد الدولي القادم بوجود صين قوية، وسنحاول في الأخير الخلوص إلى قراءة موضوعية لمضامين الصعود الصيني وانعكاساته على النظام الدولي.

مقومات الدور العالمي للسياسة الخارجية الصينية

تنفرد في عالم اليوم-وعلى مر التاريخ- دول دون أخرى بتوفرها على مجموعة من المزايا تؤهلها للعب دور ريادي في هذا النظام، و سواء تعلق الأمر بالموقع الاستراتيجي المهم، شساعة الإقليم، الموارد الطبيعية، الساكنة الضخمة، أو بالحضارة العريقة، يمكن القول أن الأقدار وحدها هي التي تؤهل دولا دون أخرى لتولي دور القيادة، وتدفع بدول أخرى لفلك الانقياد.

سيكون من غير المبالغ فيه القول أيضا بأن الواقع الدولي الحالي يثبت أن الصين تعد واحدة من بين دول قليلة، تمتلك أفضلية واضحة في حيازة جميع أو أغلب هذه العناصر مقارنة بدول أخرى، ومع هذه الحقيقة، يبدو أن العالم بصدد دخول مرحلة تاريخية جديدة حذر منها نابليون بونابرت ذات مرة قبل نحو مائتي عام «دع الصين تنام، وحينما تستيقظ سيهتز العالم»،⁽¹⁾ وتصدق معها نبوءة الزعيم الصيني صن يات سن Sun Yat-Sen «سوف يكون القرن الحادي والعشرين قرنا صينيا».⁽²⁾

هذه الصورة تعبر عنها مجموعة من المؤشرات تحمل دلالات متعددة عن حجم القدرات التي تتوفر عليها الصين، بالشكل الذي يؤهلها لتصبح اشد القوى تأثيرا في النسق الدولي في السنوات القليلة القادمة، إذا كان هذا هو طموح الصينيين، ويقف العنصر التالي على حجم مقومات القوة «التقليدية» التي تحوزها الصين، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والعسكرية التي هي عناصر لا بد منها للعب دور خارجي مؤثر، والتي تعكس تصور روبرت جيلبين التي تؤكد بأن القوى الكبرى هي التي تقرر، بفعل أفضلياتها المادية، التوجهات الأساسية للسياسة العالمية، ومن ثم محاولة الوقوف على السر الذي يقف وراء الإطراء الذي يحظى به الصعود الصيني في أجزاء واسعة من العالم، أو ما يسميه البعض بـ «السحر الصيني»، الذي يعبر في الحقيقة عن نجاح كبير للدبلوماسية الصينية وتوق العديد من شعوب ودول العالم لرؤية نظام عالمي بقيادة قوة غير غربية.

المقومات المادية

الحديث عن صعود القوة الصينية يشبه إلى حد بعيد قصة نجاح مثير للإعجاب، حتى مع بداية النصف الثاني من القرن الـ20 كانت الصين ترزح تحت عبء آثار الإذلال الأوروبي والياباني خلال ما يعرف بقرن العار (shame century)، وبعد أن كللت ثورتها الشيوعية بنجاح، دخلت الصين منذ عام 1950 صف القوى الكبرى، وهي تقدم اليوم واحدا من أنجح النماذج العالمية، فقد ارتفعت حصتها من القوة النسبية أكثر من أي دولة أخرى على وجه الأرض (تضاعفت ثلاث مرات من 5.16 % في ذلك الوقت لتتخطى اليوم 16.34 %)، وهما الناتج الداخلي الخام للصين بمعدل لا يقل عن 10 % في الفترة ما بين 1990 و 2001، بينما لم تعرف القوى الكبرى الأخرى في الفترة نفسها ثلث هذا المعدل (الوم. 3.5 %، اليابان 1.3 %، ألمانيا 1.5 %، روسيا 3.7- %)، ليصبح الاقتصاد الصيني -منذ 2010- ثاني أكبر اقتصاد في العالم.⁽³⁾

فمنذ إقرار سياسة الإصلاح الاقتصادي وإحداث القطيعة مع السياسات الاقتصادية ذات النهج السوفياتي التي أقرها دينغ شياوبينغ Deng Xiaoping عام 1979، أصبحت الصين تملك أحد أسرع اقتصاديات العالم نمواً، وخلال العقود الثلاثة الأخيرة (1979 - 2011)، نما الناتج الداخلي الإجمالي الصيني بنسبة قاربت 9,9 % سنوياً،⁽⁴⁾ ويرى عديد الملاحظين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية، والإبقاء على معدلات النمو العالية إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة، وإصلاح نظامها البنكي.

الشكل رقم 01: جدول يوضح معدلات نمو الاقتصاد الصيني 1979-201 (بالنسب المئوية)

السنة	نسبة النمو	السنة	نسبة النمو
1979	6 .07	1998	8 .07
1980	9 .07	1999	6 .07
1981	3 .05	2000	4 .08
1982	0 .09	2001	3 .08
1983	9 .10	2002	1 .09
1984	2 .15	2003	0 .10
1985	5 .13	2004	1 .10
1986	9 .08	2005	3 .11
1987	6 .11	2006	7 .12
1988	3 .11	2007	2 .14
1989	1 .04	2008	6 .09
1990	8 .03	2009	2 .09
1991	2 .09	2010	4 .10
1992	2 .14	2011	2 .09
1993	9 .13	2012	8 .07
1994	1 .13	2013	7 .07
1995	9 .10		
1996	0 .10		
1997	3 .09		

المصدر: Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, CRS Report for Congress, December 2012, p 04 .

وحسب بيانات البنك العالمي فإن الصين التي كانت عام 1999 سابع أكبر اقتصاد عالمي وراء كل من الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، وإيطاليا،⁽⁵⁾ قد حلت عام 2010 محل اليابان كثاني أكبر اقتصاد عالمي، بلغ حجمه 7.2 تريليون دولار عام 2011،⁽⁶⁾ وهو يمثل في الواقع أقل من نصف حجم الاقتصاد الأمريكي الذي بلغ في ذات العام (15.09 تريليون دولار) باستخدام معدلات الصرف بالدولار الحقيقي، وبما أن أسعار السلع والخدمات في الصين تقف عند حدود 41.5 % مما هي عليه في الولايات المتحدة حسب تقديرات البنك العالمي، وباعتماد هذه الفروقات في الأسعار ترتفع قيمة الناتج الإجمالي الداخلي الصيني لعام 2011 من 7.2 تريليون دولار (بالدولار الاسمي/ الحقيقي) إلى 11.42 تريليون دولار (بقاعدة تماثل القدرة الشرائية)، وهذا يؤشر على حقيقة مفادها أن الاقتصاد الصيني يمثل 76 % من حجم الاقتصاد الأمريكي، ويؤشر أيضا على أن حصة الصين من الناتج الإجمالي العالمي (وفق مؤشر تماثل القدرة الشرائية أيضا) قد ارتفع من 3.7 % عام 1990 ليلبلغ 14.3 % عام 2011.⁽⁷⁾

ويتوقع العديد من المحللين الاقتصاديين أن الصين سوف تتخطى الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم باعتماد قاعدة تماثل القدرة الشرائية، وحدة الاستعلامات الاقتصادية تتوقع أن يحدث ذلك بحلول العام 2016 (*)، وتتوقع أيضا أن يكون حجم الاقتصاد الصيني أكبر بـ 30 % من نظيره الأمريكي بحلول العام 2030.

من جانب آخر، ساعد الإصلاح الاقتصادي والتجاري وتحرير الاستثمار في تحول الصين بشكل دراماتيكي إلى قوة تجارية هائلة، فصادرات الصين من السلع التي لم تتعدى 14 مليار دولار عام 1979 بلغت 1.9 تريليون دولار عام 2011، في حين نمت وارداتها من السلع في الفترة ذاتها من 16 مليار دولار إلى 1.7 تريليون دولار،⁽⁸⁾ وهي المعطيات التي جعلت من الصين أكبر قوة مصدرة للسلع في العالم.

وعلى الرغم من تراجع حجم التجارة الخارجية الصينية عام 2009 بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، إلا أن حجمي الصادرات والواردات عادا مجددا لتحقيق أرقام قياسية

(*) الجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي أعلن في تقرير جديد للاقتصاد العالمي، يعتمد على تعادل القوة الشرائية، أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني سيبلغ 19 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، بينما سيزداد الرقم بالنسبة للولايات المتحدة إلى 18.8 تريليون دولار.

جديدة، وعلى سبيل المثال ارتفع حجم الصادرات والواردات عام 2011 بنسبة 20.3 % و 24.9 % على التوالي،⁽⁹⁾ في حين ظل فائض الميزان التجاري في حالة غير مستقرة في السنوات الأخيرة (297.4 مليار دولار عام 2007 إلى 157.9 مليار عام 2011 مع توقعات بتحقيقه لفائض لا يزيد عن 90 مليارات 2012)، وبذلك تخطت الصين ألمانيا منذ عام 2009 لتصبح أكبر مصدر للسلع في العالم وثاني أكبر مستورد لها، ويتوقع البنك العالمي أن تبلغ حصة الصادرات الصينية 20 % من حجم الصادرات العالمية بحلول العام 2030، كما تملك الصين أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية بلغ 3.2 تريليون دولار عام 2011.⁽¹⁰⁾

وقد تزامن هذا النمو الاقتصادي والتجاري السريع مع انتقال الصين إلى صف أكبر القوى العسكرية في العالم، فقد باشرت الصين منذ تسعينيات القرن الماضي مسارا شاملا لتحديث قدراتها العسكرية، وجعل جيش التحرير الشعبي قوة عصرية أكثر حداثة قادرة على شن حروب سريعة وعلى درجة عالية من الشدة حتى ضد خصم متقدم تكنولوجيا، ويبدو حاليا أن الترسانة العسكرية الصينية موجهة للتحضير لأي طارئ، بما في ذلك إمكانية تدخل الولايات المتحدة في المنطقة، وأغلب الملاحظين للسياسات الدولية الآسيوية يتفقون على أن التوجه الاستراتيجي والواقع العسكري لجمهورية الصين الشعبية سيكون متغيرا رئيسيا في تحديد الاستقرار والأمن الإقليمي في القرن الواحد والعشرين،⁽¹¹⁾ وقد فاجأت المظاهر المتعددة للتطور العسكري الصيني المحللين الغربيين، خصوصا السرعة التي تمر بها عملية تحديث قواتها الإستراتيجية وحجم الفرص المتاحة، بالشكل الذي عزز مخاوف القوى الإقليمية الكبرى في شرق آسيا والمحيط الهادي.⁽¹²⁾

من حيث الأرقام، ورغم أن الجيش الصيني أنهى في ديسمبر 2005 عملية تقليص عدد العاملين في القطاع العسكري بما يقارب 200 ألف عسكري، إلا أن حجم الجيش الصيني يبقى الأكبر في العالم، وحسب الإحصاءات الرسمية، تتوفر الصين على أكثر من 2.3 مليون عسكري، بدون احتساب الشرطة الشعبية شبه العسكرية والقوات الاحتياطية، كما تمتلك الصين أكبر قوة بحرية في آسيا قوامها 75 قطعة قتالية كبرى، حوالي 54 غواصة هجومية (05 منها فقط تعمل بالطاقة النووية والأخرى تعمل على وقود الديزل)، و 53

بارجة حربية ثقيلة ومتوسطة، 26 مدمرة قتالية، وأزيد من 86 مركبا لخفر السواحل مجهزة بالصواريخ، و تدعمت مؤخرا بحاملة طائرات محلية الصنع.⁽¹³⁾

كما تمتلك قوات الدفاع الجوي الصيني وبحرية جيش التحرير الشعبي أكثر من 2300 طائرة حربية، ويشمل هذا العدد مقاتلات الدفاع الجوي، المقاتلات المتعددة الأدوار، قاذفات القنابل، بالإضافة إلى 1450 مقاتلة قديمة تستخدم حاليا في مهمات للتدريب، كما تمتلك الصين 450 طائرة شحن وأزيد من 100 طائرة استطلاع، تقع اغلب قواعدها في القسم الشرقي من البلاد، كما تعمل الصين حاليا على تعزيز قدراتها على القيام بالضربة الثانية من خلال تعزيز ترسانتها النووية التي تضم حاليا ما بين 55 و 65 صاروخا باليستيا عابرا للقارات (ICBM) من أصناف (DF-5) CSS-4 و (DF-31) (CSS-10 DF-31A) mode 1 & 2 كما تملك الصين صنفا صاروخيا آخر متوسط المدى يطلق من الغواصات (SLBM) هو JL-1 و CSS-5 (DF-21D) الحامل لرؤوس نووية والمخصص لمهمات الردع الإقليمي.⁽¹⁴⁾

وإلى غاية ديسمبر 2010 كان لدى الصين ما بين 1000 و 1200 صاروخ باليستي قصير المدى SRBM، كما تطور الصين صواريخ باليستية متوسطة المدى MRBM للرفع من مدى جاهزيتها لتوجيه ضربات دقيقة ضد الأهداف الأرضية والسفن الحربية بما في ذلك ضد حاملات الطائرات حتى على مدى بعيد عن الصين، كما تعكف على تطوير صواريخ كروز الموجهة ضد أهداف أرضية مثل YJ-63, KD-88, DH- LACM و 10 systems وصواريخ كروز المضادة للسفن ASCM سواء تلك التي تعود لحقبة الـ 50 مثل CSS-N-2 أو الروسية الحديثة SS-N-22 و SS-N-27B وقد تطور نطاق الأبحاث والتطوير في هذا النوع من الصواريخ في العقد الأخير.⁽¹⁵⁾

قوة الصين الناعمة

عموما تنصب معظم النقاشات والتحليل بخصوص صعود الصين على المظاهر الاقتصادية والعسكرية لقوتها المتنامية، مع أن العناصر «الينة» للقوة (الثقافة، الأيديولوجيات السياسية، والدبلوماسية) ينظر إليها بشكل متزايد كمكونات أساسية لمكانة القوى الكبرى، وكما أشارت دراسة بيتس جيل و يانزهونغ هيانغ Bates Gill & Yanzhong Huang (2006) فإنه من الغرابة أن موضوع «القوة الناعمة» إما أنه مغيب عن النقاشات حول الصين أو يساء تطبيقه، رغم أن الصين منخرطة في نواحي

عديدة في ممارسة هذه القوة، خصوصا أن مصادر القوة اللينة الصينية جد معتبرة وجديرة بالاهتمام.

هناك ثلاثة عناصر أساسية تشكل دعائم القوة الناعمة لأي بلد، ثقافته وقيمه السياسية وسياساته الخارجية وقد أدرك قادة الصين أهمية هذه العناصر في خدمة مكانة الصين على الصعيدين الإقليمي والدولي، فعلى سبيل المثال كان من نتائج مباشرة سياسة الانفتاح في أعقاب انتهاء فترة حكم "ماو" زيادة الاهتمام الدولي بالثقافة الصينية، وهو الاهتمام الذي سعى قادة الصين المتعاقبين على استغلاله، عبر وضع مخطط لنشر اللغة والثقافة الصينية عبر أنحاء العالم في السنوات الأخيرة وذلك بفتح عدد كبير من معاهد الكونفوشيوسية لتعليم اللغة الصينية في العالم(*)، فقد أدرك قادة الصين أهمية اللغة في مضاعفة الجاذبية الثقافية، وتشير الإحصاءات الصينية إلى أن مركز كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية يبعث سنويا بما يقارب 5 آلاف معلم لغة صينية نحو 100 دولة، ويشكو المركز مع ذلك من نقص في عدد المعلمين وعدم القدرة على تلبية كل احتياجات المعاهد في العالم.

على سبيل المثال نصبت وزارة التعليم الصينية في أواخر سنة 2005 ما يزيد عن 32 معهدا كونفوشيوسيا في 23 بلدا لتقديم اللغة وعناصر الثقافة الصينية للدول المضيفة، في مسعى للتعريف بالثقافة الصينية في سياق ممارستها للقوة الناعمة، وقد قفز هذا العدد إلى نحو 282 معهدا و241 فصلا كونفوشيوسيا، بإجمالي 523 مدرسة في أكتوبر 2009، موزعة على 104 دول في العالم، منها 70 معهدا في آسيا و94 في أوروبا و21 في إفريقيا، و87 في أمريكا، بينما تقدر نسبة زيادة الإقبال على تعلم اللغة الصينية في العالم بـ 39 % سنويا.⁽¹⁶⁾

في سياق مماثل يشهد عدد الطلبة الأجانب المدمجين في الجامعات الصينية نموا كبيرا، وعلى سبيل المثال في العقد الأخير ارتفع عدد الطلبة الأجانب بثلاث أضعاف (دون احتساب أولئك القادمين من تايوان، هونغ كونغ، وماكاو) وبلغ حسب الإحصاءات الرسمية 110844 طالب، ثلاث أرباع منهم آسيويين أكثرهم من اليابان وكوريا الجنوبية،⁽¹⁷⁾

(*) معهد كونفوشيوس عبارة عن مؤسسة تعليمية غير ربحية تتأسس بتعاون صيني وأجنبي، وتتركز مهامها في التأقلم مع احتياجات شعوب كافة دول العالم في تعلم اللغة الصينية، وتعزيز معرفة شعوبها باللغة والثقافة الصينية، وتوطيد علاقات التعاون والتبادل الثقافي التعليمي بين الصين وكافة دول العالم.

ورغم أن هذا التدفق سببه الرئيسي هو الازدهار الاقتصادي الصيني، إلا أن النمو الكبير في عدد الطلبة الأجانب يعكس موقع الصين كمغناطيس ثقافي في آسيا، وزارة التعليم الصينية تشير إلى أن ثلاث أرباع الطلبة الأجانب في الصين جاؤوا لدراسة المبادئ العامة للثقافة الصينية (اللغة الصينية، الفنون، التاريخ، الفلسفة والطب الصيني التقليدي).

من جهة أخرى تكثف الصين مشاركتها في المعارض و الملتقيات الدولية الكبرى، خاصة في المدن العالمية ذات الإشعاع الدولي مثل نيويورك، جنيف، باريس، ودي، في محاولة للانتشار على أوسع نطاق، هذا التوجه الجديد للثقافة الصينية يمكن تلخيصه في ما أشار إليه الرئيس الصيني هو جين تاو في تقرير المؤتمر الـ 17 للحزب الشيوعي الصيني حينما قال «يجب تعميق التبادل الثقافي بين الصين والخارج، واستلها من الإنجازات الحضارية لمختلف الدول، لتعميق الإشعاع الدولي للثقافة الصينية»، بالإضافة إلى الترويج لتعليم «المندرين» (mandarin) عبر العالم، تمون الصين المهرجانات الثقافية الصينية في العديد من الدول، مثل فرنسا والولايات المتحدة، في أكتوبر 2005، أنفقت الحكومة 02 مليون دولار على مهرجان صيني دام شهرا كاملا في مركز كيندي بواشنطن.⁽¹⁸⁾

من زاوية أخرى، تمثل القيم والممارسات السياسية على المستوى الداخلي احد عناصر القوة الناعمة الصينية، فقد أصبحت صور النجاح والنفوذ الصيني وسياسة البلد الخارجية محسوسة على نطاق واسع كانعكاس لنموها الاقتصادي المدوي، فقد أصبح هذا الأخير يقدم نموذجا رائعا بالنسبة للكثيرين، وبتعبير الإعلامي البريطاني «جوشيا كوبر رامو» Joshua Cooper Ramo تقدم المعجزة الاقتصادية الصينية للدول النامية وصفة نجاح أطلق عليها تسمية «إجماع أو توافق بكين» Beijing Consensus (*). بالنسبة لرامو «توافق بكين» يمكن النظر إليه من زاوية بديلة لأطروحة «توافق واشنطن»، فهو يختلف عن هذا الأخير الذي يفضل الحلول الأحادية الشكل لكل حالة، وأساليب «المعالجة بالصدمة»، وفي مقابل استناد الوصفة الإنمائية الصينية إلى خصوصيات كل دولة مع الرغبة الشديدة في الاختراع والتجريب.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات رسمية للحكم على شعبية هذا النموذج

(*) إجماع أو توافق بكين هو مصطلح يمثل نموذج لتنمية اقتصادية بديلة لإجماع واشنطن لسياسات حرية الأسواق التي يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والخزينة الأمريكية لقيادة الإصلاح في الدول النامية، وقد ظهر المصطلح لأول مرة عام 2004 عند نشر مركز المملكة المتحدة للسياسة الخارجية مقالا لجوشيا كوبر رامو بعنوان «إجماع بكين» أي النموذج الصيني كخطة بديلة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

الإثمائي، فإنه من الواضح أن النمو المدهش في العقود الماضية قاد إلى إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية والعلاقة بين الحرية الاقتصادية والسياسية، بعد مقارنة تجارب الإصلاح في كل من الصين وروسيا، خلص الصحفي البارز «روبرت كابلان» Robert Kaplan إلى نتيجة مفادها أن الحرية تنتج أحيانا من الاتوقراطية، وفي سياق مشابه لقي مقال صحفي كان عنوانه «النموذج الصيني يجتاز الاختبار» صدى واسعا في استراليا، أشار فيه الكاتب «غريغ شيريدان» Greg Sheridan إلى أن الصين تظهر أن بالإمكان الحصول على حرية اقتصادية بدون حرية سياسية، في الوقت الذي تعودنا فيه على الفكرة التي مفادها أنهما غير منفصلتين، أبعد من ذلك عبر «توماس فريدمان» الكاتب الدائم في نيويورك تيمز عن إعجابه الشديد بالنموذج الصيني بالقول أنه «ينظر بعين الحسد إلى النظام السياسي التسليطي الصيني، الذي يستطيع فيه القادة أن يحلوا المشاكل بمجرد إطلاق الأوامر».⁽¹⁹⁾

الحيوية التي تميز الأداء الاقتصادي والتجاري الصيني أصبحت عاملا هاما في التأثير على برامج التنمية في عدد من الدول كما توضح ذلك العديد من الأمثلة، فعلى سبيل المثال يجمع الملاحظون على أن سياسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تصب في سياق تقليد النموذج الصيني، حيث إنتهاج سياسة ذات مسارين، والسعي لتقييد الديمقراطية والحريات السياسية من جهة والعمل على تحديث الاقتصاد والأطر التنموية من جهة ثانية، كما أن العديد من دول آسيا الوسطى السوفيتية السابقة، مثل كازاخستان وأوزباكستان وأذربيجان وتركمانستان أضحت اليوم تنظر إلى الصين بدلا من صندوق النقد الدولي في تفكيرها الاقتصادي الجديد.

والى جانب الجمهوريات السوفيتية السابقة يظهر تأثير «توافق بكين» في جنوب آسيا وفي مناطق أخرى من العالم، وأبرز مثال على ذلك تصريح الوزير الأول الهندي «مانموهان سينغ» Manmohan Singh الذي قال فيه أن على الهند أن تحتذي بالنموذج الصيني في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية، وفي سياق مماثل أظهر صناع القرار في أمريكا اللاتينية اهتماما شديدا بالنموذج الصيني، فقد أرسل الرئيس البرازيلي السابق «لولا داسيلفا» Luis Inacio Lula da Silva فريقا دراسيا للتعلم من التجربة الصينية، قدرة بكين على تقديم نموذج سياسي اقتصادي بديل يرى فيه أحد المتخصصين

البريطانيين البارزين في السياسة الخارجية بأنه "أكبر تهديد إيديولوجي أحس به الغرب منذ نهاية الحرب الباردة".⁽²⁰⁾

المكون الثالث لقوة الصين الناعمة يتعلق بسياساتها الخارجية، ففي الفترة التي تلت نهاية حكم «ماو» إنقلب التوجه الراديكالي الذي ميز السياسة الخارجية في عهده إلى مقاربة جديدة اقل نزوعاً إلى المواجهة وأكثر جرأة و براغماتية، كما بدت السياسة الخارجية الصينية بناءة أكثر في تعاملها مع الشؤون الإقليمية والدولية، جاعلة من البحث عن بيئة خارجية مستقرة تعطي مجالا أوسع لبكين للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية هدفا رئيسيا للمقاربة الجديدة للدبلوماسية الصينية، وفي نفس الوقت، السعي لبعث رسائل قوية لتهدئة مخاوف جيرانها الآسيويين من قوة البلد، والترويج لعلاقات بناءة مع القوى الكبرى في العالم وخصوصا مع الولايات المتحدة من خلال تبنيها لسياسة «الصعود السلمي» التي أصبحت عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية الصينية منذ عام 2004.

ويمكن القول أن أهم ما يميز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاثة مظاهر بارزة: العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، انخراط الصين المتنامي في المنظمات الدولية، وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة، وهي المظاهر التي تخدم هدف الصين في تقديم صورة ايجابية عن «الصين الجديدة» في محاولة لمحو لتلك الصورة النمطية عن الصين الدولة الشيوعية غير المندمجة في الجماعة الدولية، والتي تحتفظ بسجل أسود في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وهو الهدف الذي يبدوا أن الصين نجحت نسبيا في تحقيقه في دول العالم الثالث بشكل خاص بفعل استناد سياسة بكين لجملة من الخصائص لعل أهمها احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم ربط المسائل الاقتصادية بالقضايا السياسية والأيدولوجية.

هذه المؤشرات تقدم تفسيراً جزئياً لدوافع القلق لدى دوائر صناع القرار في العالم الغربي وبعض دول الجوار حول ما إذا كانت الصين تسعى إلى استخدام قوة سياسية متكافئة مع قوتها الاقتصادية الهائلة، وهو ما ترى فيه تهديدا للنظامين الإقليمي والعالمي، خصوصا وأن جملة من المعطيات تظهر أن الصين تتبع مسارا تقليديا لسلوك القوى الصاعدة في ظل نظامها السياسي المغلق.

مصادر سلوك الصين المستقبلي تجاه النظامين الإقليمي والدولي

إن جوهر النقاش الدائر حالياً حول موقع الصين المحتمل وتأثيرها في النظام الدولي يتجاذبهما توجهان فكريان متضاربان، في صورة مصغرة تعكس النقاش التقليدي الدائر في حقل العلاقات الدولية وفق ثنائية واقعي/ مثالي أو ثنائية القوة/القيم، وقد شكلت بعض الوقائع التاريخية مثل احتلال الصين للحيد البحري مستشرق Mis-chrief المعروف محلياً باسم بنغانبيان في الفلبين مطلع عام 1994 وأزمة مضيق تايوان عام 1996 تحذيراً للبعض من أن الاقتصاد الصيني النامي بشكل سريع ومضاعفة حجم الميزانية المخصصة لتحديث جيش التحرير قد يقود إلى تهديد صيني حقيقي في إقليم شرق آسيا، وهي الاهتمامات التي تعززت في شرق آسيا وفي الولايات المتحدة في ربيع 2001 عندما أعلنت الصين رفع حجم ميزانيتها الدفاعية بنحو 8 %، وتعززت مرة أخرى بحادثة اصطدام المقاتلة الصينية F-8 بطائرة الاستطلاع الأمريكية EP-3 في الأول من شهر أبريل 2001، واحتجاز طاقم هذه الأخيرة من قبل السلطات الصينية لمدة 11 يوماً،⁽²¹⁾ خصوصاً في ظل التوتر شبه الدائم مع اليابان حول مسألة السيادة على جزر سينكاكو- دياويو ومع كل من الفلبين وفيتنام واندونيسيا وبروناي وتايوان حول السيادة على جزر سبراتلي وباراسيل في بحر الصين الجنوبي.

وفي حين أن هذه الأحداث والتطورات لعبت دوراً في تخويف البعض من «التهديد الصيني»، سعى البعض لتذكيرنا بأن هذه المخاوف مبالغ فيها على الأقل في الوقت الحالي، سواء من خلال تركيزهم على القدرات العسكرية الصينية أو على مزيج من النوايا والقدرات، ويحاج هؤلاء بأن الصين قوة متوسطة، محافظة، ولا يمكنها أن تفعل بقدر ما يشير إليه أنصار التوجه الأول.

العنصر التالي يحاول قراءة الحوار القائم بين منظورين يحمل أحدهما نظرة متشائمة حول مستقبل التوازن والاستقرار الإقليمي والدولي ويتميز هذا الطرح باستناده الواسع للتاريخ واستقراء النماذج التاريخية للقوى الصاعدة المشابهة للحالة الصينية، أما الطرح الثاني فيحاول التنبؤ بالموقع المستقبلي لهذه القوة النامية من خلال مصادر سلوك سياستها الخارجية ويركز أساساً على دور المعايير و «القيم التقدمية» في صياغة السلوك الخارجي لهذه القوة الصاعدة.

أهمية متغير القوة في صياغة سياسة الصين الخارجية

يعتقد أنصار التوجه الواقعي في العلاقات الدولية أن الميزة الأساسية للسلوك الخارجي المستقبلي للصين هي قوتها المتنامية، والتي ستمثل متغيراً حاسماً في تحديد سياستها الخارجية، وقبل التحول إلى المستقبل، من المهم بالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه استرجاع الماضي، حيث يلجأ هؤلاء إلى دراسة حالات تاريخية لقوى صاعدة مشابهة لحالة الصين الحالية، ويظل عمل «ثيوسيديس» الشهير «تاريخ الحروب البيلوبونيسية» موجهاً لهذه التصورات، وباستعارة عبارات هذا المؤرخ الإغريقي فإن «صعود قوة أثينا والخوف الذي سببه ذلك في «أسبرطة» جعل من الحرب أمراً لا يمكن تجنبه»،⁽²²⁾ وهي الحرب التي قامت من أجل تثبيت الرقابة على العالم الإغريقي القديم بين العصبتين «الديلية» و «البيلوبونيسية» التي تقودهما أثينا وأسبرطة على التوالي.

لا تمثل حرب البيلوبونيس حالة منفردة، فلا يمكن إغفال نمو قوة ألمانيا بصدد أي تفسير للحرب العالمية الأولى، أو العلاقة القائمة بين نمو القوتين الألمانية واليابانية والحرب العالمية الثانية، حيث كانت كل إضافة جديدة إلى صفوف الدول الكبرى تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار العالمي والحرب، وقد عرف «ادوارد هاليت كار» «مشكلة التغير السلمي» بأنها المعضلة المركزية للعلاقات الدولية.⁽²³⁾

وبالرغم من تعدد الرؤى داخل المقترح الواقعي، إلا أن هناك توجهاً عاماً في التأكيد على القوة المادية التي تحوزها الدولة كمؤشر حاسم في تحديد ضخامة وطموح السياسة الخارجية لأي دولة، وعلى هذا الأساس تنزع القوى الصاعدة لتوسيع مصالحها والبحث عن نفوذ ورقابة أكبر على النسق الدولي طالما كانت لها القدرة لفعل ذلك، كتب «راندل شفييلر»:

« يفترض الواقعيون...أنه بقدر ما تنمو الدول وتصبح أكثر ثراءً وأكثر قوة، فإنها لا تبحث فقط على نفوذ سياسي أكبر على المستوى العالمي (الرقابة على الأقاليم وعلى سلوك الدول الأخرى والاقتصاد العالمي) يكون في نفس مستوى قدراتها الجديدة، بل ستكون أكثر قدرة على توسيع مصالحها-وان تطلب الأمر- شن حروب هيمنة شاملة لتنفيذ مراجعة جذرية للنظام القائم أو لإسقاطه كلياً، وببساطة، بقدر ما تصبح الدولة

أكثر قوة وأكثر ثراء بقدر ما تريد نفوذا أكبر ورغبة وقدرة أكبر لشن حروب من أجل توسيع مصالحها».⁽²⁴⁾

وفي هذا السياق، ينظر الواقعيون الكلاسيكيون الجدد إلى المحاولات الصينية الحالية للرمي بثقلها على الصعيد الدولي بأنها عادية ومتوقعة بشكلين كاملين، -هذا هو نوع السلوك المتوقع من «قوة كبرى تقليدية»، وتفسير ذلك أن القوى الصاعدة بشكل سريع غالبا ما تبعث على القلق، وسبب ذلك حسب آرون فريديرغ «ليس فقط بسبب إحجامها عن قبول المؤسسات وتقسيمات الحدود القائمة والتسلسل الهرمي للمكانة السياسية التي تم وضعها حينما كانت هذه القوى ضعيفة نسبيا، بل لأن القوى الصاعدة تسعى إلى تغيير، وفي بعض الحالات - لإسقاط النظام القائم، ومن ثم التأسيس لترتيبات جديدة تعكس بشكل دقيق تصوراتها الخاصة لمكانتها في العالم»، وهذا ما دفع ببعض الواقعيين إلى التصريح بالغموض الشديد الذي يكتنف المشهد المستقبلي للسياسات الدولية في شرق آسيا⁽²⁵⁾.

ويعد جون ميرشايمر أحد أبرز الواقعيين المتشائمين حول مستقبل التوازن الدولي في ظل معطيات القوة الصينية المتنامية، ويحاج ميرشايمر بأن الصين ستسعى حتما للسيطرة على آسيا بنفس الطريقة التي سيطرت بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، تحديدا، سوف تكافح الصين من أجل توسيع فارق القوة بينها وبين جيرانها خصوصا اليابان وروسيا، بشكل يكفل عدم وجود قوة كبرى في آسيا بإمكانها تهديد الصين، وعلى الرغم من أن ميرشايمر يستبعد لجوء الصين إلى غزو البلدان الآسيوية الأخرى، إلا أنه يرجح إقدام الصين على رسم حدود السلوك المقبول على البلدان المجاورة تماما مثلما تفعله الولايات المتحدة في الأمريكيتين، وسوف تسعى إلى دفع الولايات المتحدة خارج آسيا بنفس الطريقة التي دفعت بها الولايات المتحدة القوى الأوروبية الكبرى بعيدا عن نصف الكرة الغربي، وتثبيت الهيمنة الإقليمية هو ربما الطريق الوحيد لاسترجاع تاويوان، كتب ميرشايمر:

«من غير الممكن أن يكون نهوض الصين سلميا، وإذا استمر نهوضها الاقتصادي الدراماتيكي خلال العقود القليلة القادمة، سوف تتورط الولايات المتحدة والصين -على الأرجح- في تنافس أمني شديد مع إمكانية التصعيد إلى حرب مفتوحة، والتننبؤ بمستقبل

آسيا يحتاج إلى نظرية لتفسير تصرف القوى الصاعدة وردود فعل الدول الأخرى، نظيرتي للسياسات الدولية تقول برغبة الدول القوية في تثبيت هيمنتها الإقليمية، وفي الوقت ذاته أن تجعل من المؤكد انتفاء وجود قوة كبرى معادية تسيطر على إقليم آخر... الهدف النهائي لكل قوة كبرى هو مضاعفة نصيبها من القوة العالمية، وفي نهاية المطاف السيطرة على العالم».⁽²⁶⁾

صامويل هنتينغتون يقدم رؤية مشابهة، بعد توصيفه للعلاقة بين النمو الداخلي السريع والتوسع الخارجي في الحالات السابقة، تنبأ بأن الصين ستتحرك هي الأخرى « في العقود القليلة القادمة في سياق مماثل»، بمعنى أن استمرار صعود القوة الصينية سيقود الصين مثل كل القوى الأخرى السابقة، إلى البحث عن هيمنة إقليمية فعلية كما عبر عن ذلك ميرشايمر،⁽²⁷⁾ ويبدو أن هذه اللغة عرفت طريقها إلى صناع القرار في واشنطن، قبل أن تصبح مستشارة للأمن القومي صرحت كوندوليزا رايس Condoleezza Rice بأن «الصين ليست قوة وضع-قائم»، وبلغه أكثر خشونة أشار مورتون كوندراك Morton Kondracke أحد وجوه المحافظين الجدد خلال حادثة اصطدام طائرة الاستطلاع الأمريكية EP-3 بمقاتلة صينية في أبريل 2001 إلى أن «الصين لم تكن دولة متحضرة»، وأغلب الوجوه البارزة في إدارة بوش السابقة كانت تقارن صعود الصين بذلك الذي عرفته دول تصحيحية أخرى كالامبريالية اليابانية وخصوصا ألمانيا ويليام الثاني مع مطلع القرن العشرين⁽²⁸⁾.

إن المعطيات السابقة عن القوة الصينية توحى في الحقيقة أننا بصدد الحديث عن قوة مالية اقتصادية تجارية هائلة، وقوة عسكرية صاعدة بشكل سريع، لكن التمعن الجيد في عناصر هذه القوة لا يخلو من النقائص والسلبيات، فبالرغم من الوفرة المالية ومستويات النمو القياسية لم تنعكس على مستوى رفاهية الشعب الصيني التي لا يمكن مقارنتها بما هي عليه في الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا الغربية، إلى جانب أن جزءا هاما من هذا النمو يعود لدور الاستثمارات الأجنبية-خصوصا في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية- كما أن القوة العسكرية الصينية وعلى الرغم من أهميتها مازالت لم تصل حتى الآن إلى وضع المهيمن الإقليمي، وتبقى في وضع قوة بعيد عن الولايات المتحدة وروسيا.

دور القيم والمصالح الاقتصادية في رسم سلوك الصين المستقبلي

بشكل عام يؤمن أنصار التوجه الليبرالي بأن «القوة المسالمة» لثلاث مبادئ أو متغيرات سببية هي الاعتماد المتبادل الاقتصادي، المؤسسات الدولية، والديمقراطية، كقيلة باستخلاص سياسة خارجية سلمية، وبالنسبة لحالة الصين يشدد الليبراليون على حجم المكاسب الاقتصادية التي تجنيها الصين من علاقاتها بدول الجوار والقوى الكبرى، بشكل يجعل من مسألة الحفاظ على استقرار علاقاتها مع هذه الدول وتعزيزها هدفا رئيسيا لصناع القرار في بكين، كما أن إنخراط الصين المتزايد في المؤسسات الدولية يخدم هذا التوجه، ويظهر رغبة بكين الواضحة للعمل في إطار القواعد الجماعية. أخيرا يؤكد الليبراليون على حتمية انفتاح المجتمع الصيني سياسيا كانعكاس للنمو الاقتصادي، فتنامي مستويات الدخل يعزز دور الطبقة الوسطى التي ينظر إليها دوما بأنها قاطرة التحول الديمقراطي، وفي نهاية المطاف صين ديمقراطية تعني صين مسالمة.

فيما يتصل بالتبادل الاقتصادي، يرى الليبراليون أن وجود حجم أكبر من التجارة والاستثمارات المتدفقة بين دولتين يعني وجود جماعات أكبر من الطرفين ستكون لها مصلحة أكبر في تجنب النزاع والحفاظ على السلام، ويؤدي في النهاية إلى خلق مصالح مشتركة وعلاقات جيدة بين الدول، وهي فكرة قديمة تعود إلى كانط ومفكرين مثاليين آخرين، فتمتين الروابط الاقتصادية بين الصين وجيرانها كفيل بجعل الصين تميل لتفضيل «التجارة على الحرب» (to trade rather than to invade)، ويجعلها أكثر نزوعا نحو التركيز على الرفاه الاقتصادي، وعدم اللجوء إلى الخيارات العسكرية خوفا من المجازفة بمكاسبها التجارية والاقتصادية، وكما كتب «نورمان أنجل» N. Angell قبل الحرب العالمية الأولى أنه سوف لن تكون هناك حروب لأنها لم تعد مربحة⁽²⁹⁾.

ويشير الليبراليون إلى أرقام التبادل الاقتصادي الهائلة بين الصين والقوى الأخرى التي تنظر بقلق شديد للنمو الصيني وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، فعلى سبيل المثال تضاعف التبادل الاقتصادي بين الدول الثلاث والصين بشكل دراماتيكي منذ مباشرة مسار الإصلاح الاقتصادي أواخر سبعينيات القرن الماضي، بلغ حجم التبادل التجاري عام 2011 مع الولايات المتحدة 446.7 مليار دولار، ومع اليابان 342.92 مليار دولار، ومع كوريا الجنوبية 220.6 مليار دولار ومع الاتحاد الأوروبي 567.21 مليار

دولار كأكبر الشركاء التجاريين للصين، حسب بيانات وزارة التجارة الصينية.

إضافة إلى إيمانهم بالتجارة كآلية لتحقيق السلام، يراهن الليبراليون بشكل أكبر على دور المؤسسات الدولية بأشكالها المختلفة في تحسين سبل التواصل والتفاهم بين الدول، بشكل يقلص الشكوك حول نوايا مختلف الأطراف، ويضاعف من قدرة الحكومات على اتخاذ تعهدات ملزمة ومعقولة تجاه بعضها البعض، ومن خلال كل ذلك، بإمكان المؤسسات الدولية تيسير أو مواجهة بعض التأثيرات الخبيثة للفضى الدولية، وتشق الطريق نحو مستويات أعلى من التعاون والثقة بين مختلف الأطراف.

فمنذ مباشرة مسار الإصلاحات الاقتصادية تضاعفت عضوية الصين في المؤسسات والمنظمات الدولية بشكل دراماتيكي، فقد إنتقلت الصين من حالة إنعزال حقيقي عن المنظمات الدولية إلى نسبة عضوية قاربت الـ 80 % من نسبة مشاركة الدول الديمقراطية الأكثر نشاطا في العالم نهاية القرن الماضي، وجاء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2001 تتويجا لجهودها الرامية إلى الاندماج الحقيقي في الجماعة الدولية، وتلعب الصين اليوم دورا أكثر نشاطا تحت إطار الأمم المتحدة.

أكثر من أي شيء آخر، يعتقد الليبراليون بأن الديمقراطية هي «قوة السلام»، والأنظمة التي تستمد قوتها وشرعيتها من رضا المحكومين هي الأقل تورطا في المغامرات العسكرية واقل انخراطا في الحروب، لأن الهدف الحقيقي هو «ملء الجيوب»، ومع أن هناك بعض الاستثناءات التي تؤكد تصرف بعض الديمقراطيات بروح قتالية كبيرة تجاه بعض الدول غير الديمقراطية، إلا أنها نادرا-إن لم يكن مستحيلا- أن تذهب إلى الحرب ضد بعضها البعض، وانطلاقا من هذا التصور، سوف تنقلص إمكانية الحروب الدولية بقدر تضاعف عدد الدول الديمقراطية في العالم.

ورغم تسليم الليبراليين بأن الصين مازالت «حمراء» في إشارة إلى نظامها السياسي الشيوعي، إلا أنهم يعتقدون أن مسار الديمقراطية مستمر الآن في الصين، وهو المسار الذي يلعب النمو الاقتصادي دورا هاما في تسريعه، بنفس الطريقة التي دفع بها انفتاح الصين على العالم الخارجي إلى تسريع نموها الاقتصادي، فارتفاع مستوى الدخل الفردي يساهم في خلق طبقة متوسطة صينية نامية، وكما دلت التجارب التاريخية في أوروبا وأمريكا الشمالية ثم في آسيا، ارتفاع مستويات الدخل لفئة معينة يمنحها فرصة أكبر لنضال هادف إلى أبعد من مجرد كسب متطلبات العيش، وتصبح حينها محركا أساسيا

لمسار الديمقراطية، وهناك أسباب عديدة تبعث على الأمل في أنها سوف تلعب دورا مشابها في الصين⁽³⁰⁾.

إضافة إلى اعتقادهم بأن النمو الاقتصادي يحرك الرغبة في الحقوق السياسية، يحاج الليبراليون بأن النمو الاقتصادي يخلق رغبة وظيفية موضوعية للتحرر السياسي، وبدون تواجد تعاقبات ومحاكم موثوق بها وسيادة قانون، سيدخل النمو الاقتصادي مرحلة من الاضطراب، وانطلاقا من ذلك، يتوقع اغلب الليبراليين استقرارا في السياسة الخارجية الصينية ودخول الصين إلى منطقة "السلام الديمقراطي"، وعلى الرغم من أن العملية قد تستغرق وقتا طويلا، إلا أن إمكانية وقوع تصادم طويل ومفتوح بين الصين والعالم الديمقراطي سوف يكون ضئيلا.⁽³¹⁾

الروابط المفترضة بين المتغيرات الثلاث (التجارة، الديمقراطية والمؤسسات) كافية لاستخلاص سلوك سلمي للسياسة الخارجية الصينية، وهي النقاط الأساسية التي يركز عليها صناع القرار في الولايات المتحدة في علاقاتهم مع الصين، فقد اعتمد الرئيس كلينتون هذه العناصر بعد تخليه عن فكرة ربط دخول الصين إلى السوق الأمريكي بانجازاتها في مجال حقوق الإنسان، والرئيس بوش من جهته وعلى الرغم من انتقاداته لبعض مظاهر سياسة كلينتون في التعاطي مع المسألة الصينية إلا أنه تبنى نفس المنطلق تقريبا، التجارة تروج للديمقراطية وفي النهاية تروج للسلام، وقد عبر عن ذلك في خطاب له قبل أن يصبح رئيسا: "الانفتاح الاقتصادي يخلق تقاليد الحرية..وهذه الأخيرة تولد آمالا بالديمقراطية...دعنا نمارس التجارة بشكل حر مع الصين والوقت في مصلحتنا".⁽³²⁾

الخاتمة

إن مسألة رسم صورة كاملة حول مكانة ودور الصين المستقبلين في النظام الدولي تصطدم بصعوبة تضيق الفجوة بين تصورات الواقعيين والليبراليين، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمسألة سياسية حاسمة مثل تلك المتعلقة بقراءة حجم وحدود التأثير الذي ستمارسه الصين في النظام الدولي، وما إذا كان تنامي القوة سيدفع ببكين نحو تحدي القواعد والمؤسسات الدولية بالشكل الذي يقود إلى صراع خطير بين القوى الكبرى، أم أن اندماج الصين في الاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية سيقودها إلى الاقتناع بقواعد النظام الدولي القائم وتعزيزها.

فالتصورات السابقة لا تقدم لنا إجابة مقنعة عما إذا كان بروز الصين كقوة كبرى جديدة على المسرح الدولي ينتهي إلى إثارة الحرب والنزاع، ورغم أن التاريخ يصب في مصلحة الواقعيين في هذا الجانب، إلا أن تنبؤات الليبراليين ليست عارية من الحقيقة، فاستمرار النمو الاقتصادي يعزز دور الطبقة المتوسطة في تسريع مسار التحول الديمقراطي، كما يدفع بصناع القرار في بكين إلى عدم التفكير في شن سياسات عدوانية خشية فقدان المكاسب الاقتصادية وعرقلة نموها الاقتصادي، هذا إلى جانب التحولات الدولية التي شكلت عالما مغايرا بفعل التطور التكنولوجي الذي يجعل الحرب ضربا من ضروب الانتحار.

يعني هذا أن الإستراتيجية الصينية تعكس استجابة قادة الصين لضغوط من محيطها الخارجي، إضافة إلى محاولاتهم لمضاعفة المصالح الإستراتيجية الصينية في النظام الدولي، والاختلاف الحقيقي بين وجهات النظر الواقعية والليبرالية يكمن فيما إذا كان التركيز الأساسي للصين سوف يكون على الأمن أم على منح الأفضلية للنمو الاقتصادي والرفاهية.

ما يمكن قوله في النهاية، هو التأكيد على أن المسار الذي سوف تسلكه الصين في المستقبل غير واضح حتى الآن، وباستثناء ما يتعلق بتايوان، لم يظهر صناع القرار في بكين إشارات كافية على رغبتهم في قلب توازن القوى القائم في شرق آسيا، لكن تنامي القوة الصينية وفق معدلات عالية قد يدفع بالصين-مدفوعة بقوتها الاقتصادية التي لا تضارع- إلى العمل على إقامة نظام إقليمي يستجيب لتطلعاتها الإقليمية بغض النظر عما يقوله صناع القرار في بكين اليوم، لأن الكثير من مكونات الصورة المستقبلية غير واضحة الآن، كذلك المرتبطة بحصة كل من الصين ومنافسيها الرئيسيين من القوة النسبية بعد عقدين أو ثلاث، وهي المعوقات ذاتها التي تعترض مساعي التنبؤ بمستقبل الظواهر الدولية.

غير أن استمرار معطيات النمو الحالية -حسب التوقعات المتوفرة- تجعلنا نؤكد الدور الرئيسي الذي ستلعبه الصين في رسم «قواعد سلوك» في آسيا الشرقية على الأقل،

والتوترات الحدودية الحالية بين الصين واليابان حول جزر سنكاكو-دياويو لا يمكن فهمها إلا من خلال وضعها في سياق اختلال التوازن الجيو استراتيجي بين الدولتين، وعلى هذا الأساس يتوقف مصير جزيرة تايوان على نمط التوازن في العلاقات الأمريكية الصينية، بما في ذلك إمكانية تسوية المسألة وفق منظور بكين «دولة واحدة بنظامين»، خصوصا وأن أغلب المراقبين يرشحون منطقة جنوب شرق آسيا لتكون مصدرا رئيسيا للتوتر خلال القرن الحالي، وبتعبير مايكل ماندلبوم، فإن الأقوياء جميعا على شاكلة واحدة.

الهوامش

1. Richard Baum, The Fall and Rise of China, (The Teaching Company, 2010), p 173.
2. Jacek Kugler, Ronald Tamen, "Regional Challenge : China Rise To power", in Jim Rolfe, the Asia-Pacific, A Region In Transition, (the Asia-Pacific Center for Security Studies, 2004), p 33.
3. Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, (CRS Report for Congress, December 2012), p 10.
4. Ibid, p 03.
5. Joseph Grieco, "China and America in the New World Polarity", In Carolyn W. Pumphrey, The Rise of China in Asia, (Strategic Studies Institute (SSI), 2002), p 22
6. Op, Cit, p 08. Wayne M. Morrison,
7. Ibid, p 09.
8. Ibid. p 17.
9. Ibid, p 19.
10. Ibid, p 18.
11. David Shambaugh, "China's Military Views the World, Ambivalent Security", International Security, Vol. 24, No. 3 (Winter 1999/2000),p 52
12. Office of the Secretary of Defense, Military Power of the People's Republic of China, (Annual Report To Congress, 2006), p 04.
13. Ibid, p 05.
14. Ibid, p 30.
15. Bates Gill & Yanzhong Huang, "Sources and limits of China's Soft power", Survi-

val, Vol.48, No.25(Summer 2006),p 17.

16. Bates Gill & Yanzhong Huang, Op.Cit, p 18.

17. Ibid, p 18

18. Ibid, p 19.

19. Ibid, p 19.

20. Ibid, p 21.

21. Michael A. Shambers, "Rising China; A Threat to it's Neighbours?", In Carolyn W. Pumbers, The Rise Of China in Asia, (Strategic Studies Institute (SSI), 2002), p65.

22. فريد زكريا، من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة دور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، (مركز الأهرام للنشر، القاهرة، 1999)، ص 09.

23. نفسه، ص 08.

24. Gedeon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", World Politics, Vol.51, No.01(Oct 1998), p (171,172).

25. Ibid, p 172.

26. "Clash of the titans, Brzezinski, Zbigniew & Mearsheimer, John J.", Foreign Policy, Jan/Feb2005, Issue 146, p (147-148).

27. John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics. (New York: W.W. Norton, 2001).p 400

28. Alastair Iain Johnston, "Is China a Status Quo Power?", International Security, Vol. 27, No. 4 (Spring 2003), p 06

29. Kenneth N.Waltz, "Structural Realism After the Cold War", International Security, Vol.,No.(Summer 2000), p14.

30. Alastair Iain Johnston, Op, Cit, p 15.

31. Aaron L. Friedberg, "The Future of U.S.-China Relations: Is Conflict Inevitable ?", International Security, Vol.30, No.2(Fall 2005) , pp (14-16)

32. Ibid, p 16.

المراجع

باللغة العربية

1. فريد زكريا، من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة دور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، (القاهرة، مركز الأهرام للنشر، 1999).

باللغة الأجنبية

Books:

1. Baum Richard, The Fall and Rise of China, (The Teaching Company, 2010).
2. Mearsheimer John J., The Tragedy of Great Power Politics. (New York: W.W. Norton, 2001).
3. Pumphrey Carolyn W., The Rise of China in Asia, (Strategic Studies Institute (SSI), 2002)
4. Rolfe Jim, the Asia-Pacific, A Region In Transition, (the Asia-Pacific Center for Security Studies, 2004).

Journals:

1. "Clash of the titans, Brzezinski, Zbigniew & Mearsheimer, John J.", Foreign Policy, Issue 146 (Jan/Feb2005).
2. Friedberg Aaron L., "The Future of U.S.-China Relations: Is Conflict Inevitable ?", International Security, Vol.30, No.2(Fall 2005).
3. Johnston Alastair Iain, "Is China a Status Quo Power?", International Security, Vol. 27, No. 4 (Spring 2003).
4. Gill Bates , Huang Yanzhong, "Sources and limits of China's Soft power", Survival,

Vol.48, No.25(Summer 2006).

5. Rose Gedeon, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", World Politics, Vol.51, No.01(Oct 1998).
6. Shambaugh David, "China's Military Views the World, Ambivalent Security", International Security, Vol. 24, No. 3 (Winter 1999/2000).
7. Waltz Kenneth N., "Structural Realism After the Cold War", International Security, Vol.25, No.1,(Summer 2000).

Reports:

1. Morrison Wayne M., China's Economic Conditions, (CRS Report for Congress, December 2012).
2. Office of the Secretary of Defense, Military Power of the People's Republic of China, (Annual Report To Congress, 2006).